

# الوصول إلى المعلومات في العالم العربي

إعداد أنطونيا بوسانكيت، الساعة 9:14 من يوم الاثنين، الموافق 25 تموز/يوليو 2011

إعداد أنطونيا بوسانكيت، أخصائية منظمة الشفافية الدولية في وسائل الإعلام العربية

يشهد هذا الأسبوع حدث إطلاق مشروع (أكشن- العمل) ACTION، وهو مشروع طموح تشارك فيه عدد من البلدان، ويستمر العمل في تنفيذه في منطقة الشرق الأوسط حتى نهاية العام 2013. وتتلخص الأهداف التي يرمي هذا المشروع إلى تحقيقها في الاسم المختصر المستخدم كعنوان لهذا المشروع: معالجة الفساد من خلال المعلومات والتشبيك المنظم، حيث سيركز هذا المشروع على تحقيق الاستفادة القصوى التي توفرها عمليات التواصل والاتصال والتي تتم من خلال استخدام شبكة الإنترنت، وأساليب تبادل المعارف والمعلومات المعاصرة بغرض تعزيز الحوكمة في المنطقة.

إن البلدان المشاركة في هذا المشروع، وهي مصر، والمغرب، وفلسطين واليمن، هي جميعها دولاً موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، وهي بالتالي ملزمة، بموجب المادة 10 من الاتفاقية بضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وتحقيق الشفافية في الإدارة (ناهيك عن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

لقد تم تصميم المشروع قبل أن تعمل الربيع العربي على إيقاظ العالم. ومع ذلك، فإن تصميم المشروع قد تنبأ بالإمكانات الحيوية للاتصال عبر الإنترنت وتبادل المعلومات، وهو ما تم الكشف عنه من خلال الثورات. وسيعمل المشروع على وجه التحديد على زيادة تلك الجوانب من تكنولوجيا الإنترنت، والتي تعتبر الأكثر أهمية لتحقيق التغيير الديمقراطي؛ التضامن والمعلومات.

وفي العالم العربي، حيث توحد اللغة والتاريخ المشتركين ما يزيد على 200 مليون شخص، فإن احتمالات التضامن والتشبيك بين البلدان العربية المختلفة وعبر الحدود يعتبر أمراً أكثر احتمالية منه في أي منطقة أخرى. وسيتم من خلال مشروع (أكشن- العمل) تناول قضية الحاجة إلى وجود الشبكات التي تركز على تبادل المعلومات، والأنشطة، وتوفير الدعم لجميع الأنشطة الرامية إلى مكافحة الفساد، كما سيتم التأكيد على أهمية إدماج العالم العربي على نحو أكثر فعالية في النضال العالمي ضد الفساد.

إن إسهام المعلومات في خلق الديمقراطية وتحقيق نمائها تنطوي على العديد من الجوانب الأخرى. فعلى سبيل المثال، لعبت صحافة المواطن دوراً مهماً في الثورة التونسية؛ فقد كشفت تسريبات ويكيليكس عن وجود درجة كبيرة من الفساد المستشري على نطاق واسع في أرفع المستويات السياسية، الأمر الذي قوض بشكل كبير من شرعية نظام (بن علي). والآن في مصر، فإن الموقع الصحفي للمواطن [Hogook.com](http://Hogook.com) يعكس على حد سواء الحاجة إلى وجود المساءلة والإنصاف والعمل على تشجيعهما، وهو ما تم التأكيد عليه في ثورة الخامس والعشرين من كانون ثاني/يناير.

ومن الأشكال الأخرى للمعلومات، والتي تعتبر على قدر مواز من الأهمية أيضاً، هي الإعلام عن السياسة والسياسات من جانب الدولة، حيث يعتبر هذا الشكل من أشكال الوصول إلى المعلومات هاماً للحفاظ على ثقة المواطنين. إن الدولة التي تلجأ إلى تجنب الإبلاغ عن التعاملات التجارية الحساسة، والقوانين المثيرة للجدل، والأحكام الضريبية التي لا تحظى بشعبية، إنما تعمل بذلك على حرمان مواطنيها من إمكانية الانخراط في العملية السياسية، وفي نهاية المطاف، تقوض من مزاعمها فيما يتعلق بالمساءلة والحكم الديمقراطي.

أما الجانب الثالث، فيتمثل في المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين ومسؤولياتهم في جميع تعاملاتهم مع الدولة. إن الافتقار إلى وجود المعلومات حول الهيكل الإداري الرسمي الذي يتحرك ضمنه المواطنون، يجعلهم يعتمدون على الأساليب غير الرسمية في التفاوض، وفي نهاية المطاف، على الأشخاص الذين يجسدون تلك الهيكليات، سواء كان الأمر متعلقاً باستصدار إذن للتخطيط لتوسيع منزل، أو الاتصال بأحد الأقارب الذي يقبع تحت حراسة الشرطة، أو اتخاذ قرار حول لقاحات الطفل.

إن قضية الوصول إلى المعلومات تشكل الركيزة الأساسية لتمكين المواطن، في كل مستوى من مستويات الحياة السياسية. إن المجتمع الذي تكون فيه المعلومات المتعلقة بالسياسة، والإدارة والحقوق المدنية متاحة وسهلة الفهم قد لا يخلو تماماً من الفساد، و إنما ستقل فيه بالتأكيد احتمالات نشوء حالات الفساد، كما سيظهر هذا النوع من المجتمعات قدرأ أقل من التسامح تجاه أنشطة الفساد.

ويميل التدريب على عملية الوصول إلى المعلومات إلى التركيز على جانبي العرض والطلب على حد سواء. وهذا يعني تدريب المسؤولين الحكوميين على كيفية جعل المعلومات العامة سهلة المنال، ورفع مستوى الوعي بين المواطنين أنفسهم حول ماهية حقوقهم، وكيفية استخدامها من قبلهم. أما في المغرب، حيث نفذ فرع منظمة الشفافية الدولية هناك عملاً مكثفاً وواسع النطاق حول موضوع الوصول إلى المعلومات، فقد تضمنت الأنشطة التي تم تنفيذها إصدار وثيقة حول حقوق المواطن ومسؤولياته، وممارسة أنشطة الضغط الرامية إلى إدخال قانون حول الوصول إلى المعلومات. كما عملت منظمة الشفافية الدولية في فلسطين أيضاً على الأسس التشريعية، لتحقيق قدر أفضل من إتاحة المعلومات العامة للجمهور.

وسيعتمد مشروع (آكشن- العمل) على العمل الذي تم إنجازه مسبقاً من قبل فروع منظمة الشفافية الدولية، والنشطاء الفاعلين في المنطقة. وسيركز المشروع على تقديم المعرفة والمعلومات التي يمتلكها الناشطون الشباب في مجال الحصول على المعلومات، وتحقيق أقصى قدر من الابتكارات التي يمكنهم تقديمها، من خلال الندوات التشاركية، وجلسات تبادل المعلومات والمعرفة. فعلى سبيل المثال، ما الذي يمكن أن تتعلمه الدولة من مدونة التكنولوجيا الذكية في مصر حول نشر المعلومات؟ يمتلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة موقعاً على شبكة التواصل الاجتماعي -الفيسبوك، إلا أنه ونظراً لارتفاع معدل الأمية نسبياً، وارتفاع عدد الأشخاص الذين لا يمتلكون سبل الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر، فما هي المقترحات الأخرى التي يمكن تقديمها من قبل الناشطين من أجل تحسين عملية التواصل للدولة؟ أو لزيادة طلب الشعب لتحقيق حرية الوصول إلى المعلومات؟ هل يمكن أن تقدم شبكة الناشطين اليمنيين فكرة تنبع من سياقها الخاص؟

وفي الوقت ذاته، فإن البرنامج سيعمل أيضاً مع الصحفيين الشباب، من أجل تمكين دورهم كجهات مراقبة عامة. إن توفير التدريب القانوني والفني لهم، سيساعدهم على ممارسة حقهم في الوصول إلى المعلومات، وتمكين حماية سرية الموعد أو المصادر الخاصة.

وخلال هذه الفترة المثيرة والهشة في تاريخ العالم العربي، فإن الحاجة إلى التواصل والاتصال، والمعلومات، تعد ضرورية ومهمة أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت ذاته، فإن إمكانيات الإنترنت، والاستعداد لاستخدامها لم تكن قط على هذا القدر من الأهمية والفائدة. إنه الوقت المناسب للتحدث، والنشر، والإصغاء والقراءة. إنه الوقت المناسب للعمل.